

العراق في مؤشر مدركات الفساد
في تقارير
منظمة الشفافية الدولية
أضواء ومعالجات

للباحث
حسن كريم عاتي
هيئة النزاهة

المقدمة

- أ. منظمة الشفافية الدولية. منظمة مجتمع مدني مقرها برلين.
- ب. يقتصر تعاملها مع المنظمات غير الحكومية للوصول إلى الشفافية وقياس مدركات الفساد في بلدان العالم.
- ت. تمثل تقاريرها السنوية عن الفساد إحدى أهم مؤشرات مدركات الفساد في العالم. وهي إذ تعمل ضمن نطاق واسع معتمدة في ذلك على مجموعة معايير موحدة تطبق على جميع الدول بغض النظر عن طبيعة تلك الدول من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.
- ث. تعتمد في الوصول إلى مدركات الفساد في الدول على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (البنوك) والخبراء والأفراد ورجال الأعمال والمواطنين.
- ج. غايتها الوصول إلى انطباعات أو تصورات أو آراء تلك الجهات للإحساس بوجود الفساد من عدمه.
- ح. لذلك: فإن تقاريرها لا تقيس حجم الفساد في الدول ومعرفة طبيعته بقدر معرفة (مدركاته) أي الإحساس بوجوده.
- خ. تقارير المنظمة غير ملزمة للدول. ولا يترتب عليها أي إجراء من قبلها أو من قبل غيرها في الجوانب الاقتصادية أو السياسية.
- د. لكن تقاريرها مؤثرة جدا من الناحيتين الإعلامية والنفسية. فقد تعتمد بها بعض الدول أو الشركات أو أصحاب رؤوس الأموال في نشاطها الاقتصادي أو الإعلامي أو السياسي. مما يؤدي إلى إن تلك التقارير لها نتائج جانبية مؤثرة على حركة رؤوس الأموال إلى الدول التي تشير مدركات الفساد فيها إلى الارتفاع. وبذلك تكون مانعا من الاستثمار في تلك الدول خوفا من أن تكون مدركات الفساد نفسها كأنها حجم فساد في البلدان التي تدخل ضمن اهتمامات المنظمة. مما يدفع إلى إن تلك البلدان عليها أن تتخذ الإجراءات الوقائية الكافية لمكافحة الفساد عبر محاور ثلاثة:

(التشريعات القانونية)

و(المؤسسات الرقابية الحكومية وغير الحكومية)
و(الإجراءات الكفيلة لمتابعة الظاهرة ومحاربتها).

وجميعها تصب في مكافحة الفساد وخلق بيئة مشجعة للنزاهة وطاردة للفساد . أخذاً بالمبدأ الاقتصادي (رأس المال جبان) يهرب من البيئات الفاسدة ويعمل في البيئات الآمنة التي يتوافر فيها ضمانات نموه وتحقيق الربح.

طبيعة تقارير منظمة الشفافية الدولية

- أ. تقارير سنوية تقيس مدركات الفساد في الدول عبر مقياس يعتمد (١٣ معياراً) موحدة لجميع دول العالم.
- ب. يرتب التقرير الدول تنازلياً ابتداءً من الدول الأقل مدركات فساد فيها وانتهاءً بأكثرها مدركات.
- ج. يعتمد المقياس درجة (١٠ من ١٠) أعلى درجة نزاهة في الدول وحتى (٠) بوصفها الأكثر فساداً.
- د. لا يمثل التقرير حجم الفساد ولا طبيعته وإنما مدركات (أي الإحساس بوجوده).
- هـ. تعتمد المنظمة في تعاملها للوصول إلى هذه المدركات على المنظمات غير الحكومية. بوصف الحكومات هي الجهة محل نظر وجود المدركات فيها.

ولذلك:

قد تكون هنالك مفارقة بين حجم الفساد في بعض الدول ومدركات، فيكون واقعياً كبير، ولكن مدركاته قليلة. فيأتي مؤشر مدركات الفساد منخفضاً على خلاف الواقع. مثلما حدث في بلدان الربيع العربي قبل حدوثه حيث جاءت المدركات أقل مما تبين بعد حدوثه وتكشف الكثير من حقائق القائمين على إدارة تلك الأنظمة. أو العكس، كأن يكون حجم الفساد بقياس ما ومدركاته أكبر منه بكثير. مثلما يحدث في العراق ، وقد يكون السبب المباشر لذلك هو العلاقة بين الشفافية في الدول والنظم السياسية وطبيعة الحكم فيها. فكلما كانت الشفافية عالية أدى إلى إمكانية الوصول إلى المعلومة. وقد تشير تلك المعلومة إلى وجود مؤشرات وأحياناً مبالغ فيها كونها تمثل انطباعات. بينما الدول التي تنخفض أو تنعدم الشفافية فيها . يؤدي ذلك إلى استحالة الوصول إلى المعلومة. مما يؤدي إلى إمكانية حجبها أو التلاعب فيها. فتكون المدركات منخفضة وغير واقعية.

لذلك:

فإن المنظمة تعد العلاقة بين الشفافية والمسألة علاقة وطيدة لإعادة الثقة بالإدارات الحكومية ومنع الفساد. وتعتقد بضرورة عدهما الركيزتين الأساسيتين في رسم سياسة مكافحة الفساد.

فالشفافية تعني للمنظمة إمكانية الوصول إلى المعلومة وان تتاح للجميع لغرض مراقبة الأداء الحكومي. والمسألة تكون عبر التشريعات القانونية التي تجرم الفساد والتي تمثل البيئة الجاذبة للنزاهة والطاردة للفساد. وعبر مجموعة الإجراءات القضائية والإدارية المعاقبة للفساد.

العراق في تقارير منظمة الشفافية الدولية

أ. موقع العراق في تسلسل جدول المنظمة

أولاً: لم يدخل العراق في جدول مدركات الفساد في العالم إلا بعد العام ٢٠٠٣ بسبب استحالة الوصول إلى المعلومة في ظل النظام السياسي المباد. وهو ما دفع المنظمة إلى استبعاده من مؤشر مدركات الفساد في تقاريرها السنوية قبل هذا التاريخ.

ثانياً: احتل العراق منذ ذلك التاريخ ولحد التقرير الأخير لعام ٢٠١١ نسب عالية جداً في مدركات الفساد فيه. ففي العام ٢٠٠٤ حصل على التسلسل (١٢٩) من بين (١٤٥) دولة ضمها التقرير بوصفه الأكثر فساداً بموجب المدركات. وفي العام ٢٠٠٥ جاء تسلسله (١٣٧) على مستوى العالم في تفاقم مدركات الفساد فيه. وهو الأسوأ عربياً. وفي العام ٢٠٠٦ جاء تسلسله (١٦٠) من مجمل الدول التي ضمها التقرير والبالغة (١٦٣) دولة. وفي العام ٢٠٠٧ جاء الثاني من بين الدول الأكثر فساداً في العالم. وفي العام ٢٠٠٨ كان تسلسله (١٧٩) وهو الثاني أيضاً عالمياً من بين الدول الأكثر مدركات الفساد فيه. وهي المرتبة نفسها للعام ٢٠٠٩. وفي العام ٢٠١٠ جاء تسلسله (١٧٥) ضمن جدول الدول البالغ عددها (١٧٨) دولة. وفي العام ٢٠١١ تحسن وضع العراق تحسناً طفيفاً من حيث درجة المؤشر من دون المرتبة. فقد أصبحت درجته تقرب من ٢ من ١٠ عن السنة السابقة عليها حيث كانت تزيد على درجة ورابع الدرج من مقياس ١٠ درجات التي تعتمد عليها المنظمة. وهي زيادة غير مشجعة لمدركات الفساد.

ثالثاً: إن جميع تقارير المنظمة ومنذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن تعطي لمؤشر مدركات الفساد في العراق نسب عالية جداً. حد أن يكون في العام ٢٠٠٥ الأسوأ عربياً ومن المؤكد وبموجب الجدول الأسوأ عالمياً.

ب. تطبيق معايير المنظمة على العراق

أولاً: من خلال تقرير المنظمة للعام ٢٠١٠ عمدت المنظمة إلى بيان منهجها والمعايير المتبعة في تقاريرها وطريقة احتساب المدركات وتحليل النتائج.

ثانياً: وإذا كانت طريقة احتساب مؤشر مدركات الفساد وطريقة التحليل موحدة لجميع

دول العالم، فإن الأمر يختلف بالنسبة لاعتماد المصادر. فهي وإن توحدت غير إنها لم تطبق على جميع دول العالم. وبالخصوص العراق بجميع مفرداتها.
ففي مجموعة الخبراء اعتمدت المنظمة على مجموعتين هما:

١. خبراء الدولة : سواء المقيمين منهم أو غير المقيمين.
٢. كبرى شركات الأعمال.

وكذلك اعتمدت على معلومات سبعة مصادر هي:

١. بنك التنمية الأفريقي.
٢. بنك التنمية الآسيوي.
٣. مؤسسة برتلسمان.
٤. وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
٥. دار الحرية.
٦. مؤسسة البصيرة العالمية.
٧. البنك الدولي.

ثالثاً: لقد حددت المنظمة لكل معيار من المعايير أُل (١٣) درجات ضمن الدرجات العشر في سلم ترتيباتها. وإن تطبيق أكبر عدد من المعايير يتيح فرصة أفضل للدولة التي يطبق عليها للحصول على درجات أكثر وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى الارتقاء بمؤشر المدركات لديها.

رابعاً: طبق على العراق ثلاثة معايير من أصل (١٣) في تقرير عام ٢٠١٠ وهي:

١. مؤسسة برتلسمان.
٢. البنك الدولي.
٣. دار الحرية.

خامساً: يلاحظ على هذه المعايير إذا افترضنا تساوي الدرجات لكل معيار من الدرجة ١٠ الآتي:

١. إن الدرجة التي يتنافس عليها العراق في مدركات الفساد تمثل (٣، ٢) من الدرجات العشر وعلى افتراض تمكن العراق من تطبيق المعايير الثلاثة بنسبة ١٠٠٪ فإنه

٢. في جميع الأحوال لا يمكن أن يرتقي أكثر من سلم الدرجات (٢،٣) من العشرة. طبيعة تلك المدركات: فيلاحظ:

أولاً: مؤسسة برتلسمان:

من شملهم الاستطلاع/ شبكة المراسلين المحليين وخبراء من داخل المؤسسة وخارجها.
موضوع السؤال/ مدى قدرة الحكومة على تنفيذ أحكام الجزاء وحصر الفساد.
مدى التغطية/٢٨ من الدول الأقل نمواً والتي تمر بمرحلة انتقالية.

ثانياً: البنك الدولي:

الغرض/ تقييم الدول مؤسساتياً وسياسياً من شملهم الاستطلاع:/فرق الخبراء داخل البنك وخارجه.
موضوع السؤال/الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام.
مدى التغطية:٧٧ دولة مؤهلة للتمويل من البنك الدولي.

ثالثاً: دار الحرية:

من شملهم الاستطلاع / تقييم من الخبراء المقيمين أو من أصول البلد المعني.
موضوع السؤال / درجة الفساد وفق لما هو عليه في الحكومات ، وكما يتم إدارته من قبل الجمهور، وكما يتم الإبلاغ عنه من قبل الإعلام ، فضلاً عن تنفيذ المبادرات الرامية إلى مكافحه الفساد .

رابعاً: إن المعايير الثلاثة اعتمدت أصلاً على المعلومات المستقاة من خارج العراق ، من دون أن يكون للمراسلين أو الخبراء أو المؤسسات غير الحكومية أو الأفراد من داخل العراق أي دور في الاستبيان ، وهي الأكثر تماساً مع الظاهرة . تلك الفئات من خارج العراق ، تكون نقلت نشاطها الاقتصادي خارج العراق لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية ، وبطبيعة تكوينها لها انطباعات مسبقة عن الظاهرة مبالغ فيها إن لم تكن مغايرة للواقع.

ج . مقارنة تقريبية بين نتائج معايير المنظمة وحجم إجراءات مكافحه الفساد في العراق

أولاً : ورث العراق بعد عام ٢٠٠٣ مؤسستين رقابيتين في الدولة العراقية ، هما : ديوان الرقابة المالية والقضاء العراقي . أضافه إلى جملة تشريعات تجرم أفعال الفساد وتعاقب عليه ، سواء فيما يتصل بالمال العام أو سواء التصرف بالسلطة العامة، عبر قانون العقوبات أو قوانين عقابيه أخرى .

ثانياً : غير إن تغير مفهوم الدولة من النظرية الاستبدادية إلى النظرية الديمقراطية، جعل من الرقابة على جرائم الفساد تتسع عبر جملة إجراءات من بينها :

١. إنشاء مؤسسات حكومية وغير حكومية تختص بمراقبه جرائم الفساد وتتابعها . وهي:

- أ. هيئة النزاهة
- ب. مكاتب المفتشين العموميين
- ت. لجنة النزاهة في مجلس النواب .
- ث. لجان النزاهة في مجالس المحافظات .
- ج. الإعلام
- ح. منظمات المجتمع المدني .

٢. وبذلك اتسعت دائرة مراقبه جرائم الفساد بعد العام ٢٠٠٣ ، أضافه إلى المؤسسات العريقتين : القضاء العراقي وديوان الرقابة المالي . وبات من المتاح متابعه مثل تلك الأفعال المجرمة عبر مؤسسات لها اختصاص نوعي وهيكل إداري وسياقات عمل واضحة .

ثالثاً: إذا كانت معظم المؤسسات الرقابية تمثل جزءاً من الهيكل الإداري للحكومة ، فإن الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ليستا حكوميتين، وقد أثبتت كفاءتيهما في متابعه مثل هذه الأفعال المجرمة ، وعبر نشاطات واضحة .

رابعاً : لقد أتاح قانون حماية الصحفيين للإعلامي حقاً استثنائياً عن حق المواطن، في الوصول والحصول على المعلومة وهي ضمانه مهمة لعمل السلطة الرابعة. وتمكين لها للعب دور فعال في الحياة العامة العراقية . وان كانت نتائج مثل هذا الحق لم تتضح بعد.

خامساً : لم يقتصر قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ على اختصاصات حصرية لهذه السلطة (الخامسة)، أو قصرها على نوع أو أنواع محدده . بل أتاح لها القانون حق إنشاء منظمات غير حكومية بجميع الاختصاصات ومن بينها المعنية بالشفافية ومكافحه الفساد ومراقبه الأداء الحكومي . وقد أنشأت فعلاً مثل هذه المنظمات وقد تمكنت إثبات وجودها عبر مجموعه نشاطات من بينها كسبها دعوة إنهاء الجلسة المفتوحة لمجلس النواب، والتدخل و التفاعل لتشريع القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ وتغيير كثير من الصيغ فيه التي وردت في مسوده الأولى .

سادساً: وفي جانب التشريعات التي تراقب وتعاقب جرائم الفساد ، فإن العراق انضم إلى اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وهو إجراء يرتب على العراق جملة اشتراطات يصبح الانضمام إلى الاتفاقية ملزماً له . وقد نفذ العراق معظم متطلبات الاتفاقية عبر التشريع و المؤسسات والإجراءات . وبذلك يكون العراق من بين الدول التي تعمل وتعاون على مكافحة الفساد على المستوى الدولي . أضافه إلى جملة قوانين تتعلق باختصاصات الدوائر الرقابية المستحدثة بعد العام ٢٠٠٣ .

سابعاً : اتجاه المشرع العراقي إلى المحاسبة على الكسب غير المشروع الذي تظهر علاماته على الموظف العمومي وبما لا يناسب موارد المالية المعلنة عبر كشف المصالح المالية ، ومن خلال (من أين لك هذا؟) والذي جاء واضحاً في قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ وهو توجه جديد في التشريع العراقي.

ثامناً : وجود نصوص عقابية صريحة تجرم أفعال الفساد وتعاقب عليها ، سواء في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل أم في القوانين العقابية الأخرى . مما جعل من توافر قواعد قانونية مدخلا ملائماً لخلق بيئة قانونية طارده للفساد .

تاسعاً : إما في جانب الإجراءات : فإن العراق من بين عدد ليس كبيراً في العالم جعل من كشف المصالح المالية للدرجات الوظيفية المتقدمة في الدولة العراقية إلزامياً. ابتداءً من رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس مجلس الوزراء ونوابه و الوزراء ورئيس مجلس النواب و نائبيه وأعضاء المجلس و الدرجات الخاصة . وقد جعل قانون هيئة النزاهة النافذ من المكلف : هو من يشترط فيه كشف ذمته المالية سنوياً . أضافه إلى ذلك متابعه علامات الثراء في حاله ظهورها عليه سبباً لمسألته عن مصدرها .

عاشراً : تخضع جميع الإجراءات في متابعه جرائم الفساد إلى ولاية القضاء العراقي . ابتداءً من توجيه الاتهام وحتى تنفيذ العقوبة وهي ضمانه قانونية لجميع الأطراف في الشكوى . ويكون للجهات الرقابية والادعاء العام عند نهوض اختصاصيهما دور في الحفاظ على المال العام عبر إجراءات التقاضي المنصوص عليها قانوناً.

د. هل وجدت إجراءات العراق أثرها في تقارير منظمه الشفافية الدولية ؟؟

أولا : على الرغم من اتساع إجراءات العراق بعد العام ٢٠٠٣ . وهو العام الذي دخل فيه في تقارير المنظمة ، في جوانب زيادة عدد واختصاصات المؤسسات الرقابية الحكومية وغير الحكومية أو في جانب التشريعات القانونية والانضمام إلى الاتفاقية الدولية أو الإجراءات الضامنة لمتابعه الفساد ومكافحته . لم تجد أثر في تقارير منظمه الشفافية الدولية . وكأن ما تم انجازه في هذه الجوانب لا يمثل أي خطوة في المدركات الطاردة للفساد .

ثانيا : إن مقارنة المعايير الثلاثة التي اعتمدتها المنظمة يظهر التناقض بين طبيعة المعيار والسؤال المتصل به وبين الإجراءات التي اتخذتها الدولة العراقية . وعلى التفصيل الآتي :-

١. ففي سؤال مؤسسه بيرتلسمان , جاء :

((مدى قدره الحكومة على تنفيذ إحكام الجزاء وحصر الفساد))

فان الإجابة على هذا السؤال كفله القانون وإجراءات التقاضي . وقد تم أحاله درجات وظيفية عاليه في الدولة العراقية إلى المحاكم المختصة وبعض منها تم صدور إحكام فيها واكتسبت الدرجة القطعية ونفذت فعلا.

٢. في سؤال البنك الدولي . جاء :-

((الشفافية والمسألة والفساد في القطاع العام))

تعد إجراءات وزاره النفط مثالا جيدا في تعاقداتها النفطية في السنوات الماضية . وإذا كانت الشفافية تعني في جانب منها أمكانه مراقبه الأداء الحكومي عبر الوصول إلى المعلومة وان المسألة هي أمكانه محاسبه المقصر في المال العام أو سوء استخدام السلطة العامة .

فان وجود البيئة القانونية الملزمة والمؤسسات المختصة وتوافر الإجراءات الكفيلة بالمحاسبة تجعل من الشفافية ممكنه . بل هي أكثر وضوحا في العراق عنها في كثير من الدول التي ضمها تقرير المنظمة ونالت درجات جيدة في مدركات مكافحه الفساد .

٣. وفي سؤال دار الحرية . جاء :-

((درجات الفساد وفقا لما هو عليه في الحكومات . وكما يتم إدراكه من قبل الجمهور . وكما يتم الإبلاغ عنه من قبل الإعلام . فضلا عن تنفيذ المبادرات الرامية إلى مكافحه الفساد))

إن هذا المعيار تم الاعتماد في الإجابة عنه. عبر إدراك الجمهور للفساد . والفعاليات الإعلامية التي بها يتم الإبلاغ عنه فضلا عن تنفيذ المبادرات . ومن الملاحظ في الإجابة عن هذا المعيار :

ف . في جانب الجمهور :

اعتمدت الإجابة عن تلك التساؤلات علي عينات من خارج العراق ، لم تكن بتماس مباشر مع الظاهرة . بل إن وجودها في خارجه نتيجة لأوضاع كانت مضطربة في المدد التي غادرت فيها العراق لأسباب أمنية أو اقتصادية أو سياسية . وما زالت تلك العينات محافظه على انطباعاتها الأولى من دون أن تتمكن من تغير قناعاتها على ضوء المتغيرات المهمة التي تلت خروجها .

أما في جانب الإعلام :-

لم يتضح إن كانت المنظمة قد اعتمدت على الإعلام الداخلي في العراق . أم على التقارير الإعلامية الدولية من خارجه. وإذا كان من المسلم به إن المنظمة لا تمتلك مقرا لها في بغداد وليس لها ممثل في العراق . فان ذلك يجعل من ترجيح اعتمادها في هذا الجانب على الإعلام الدولي . وهو يخضع لتجاذبات مختلفة عنه في الإعلام الداخلي في العراق . إن تغطيه الإعلام العراقي في الداخل لظاهرة الفساد كان واسعا معتمدا في ذلك على التماس المباشر معها . وقد مثل دورا رقابيا في تصديه للظاهرة . بل إن الإقرار بوجود الظاهرة يعد المدخل المناسب لمعالجتها لذلك : فان الاعتماد عليه يمثل مدرك اقرب إلى الواقع في العراق وان كان أحيانا مبالغ فيه .

ثالثا : ونعيد التساؤل نفسه :

هل وحدت إجراءات العراق أثرها في تقرير منظمه الشفافية الدولية لمدرجات الفساد فيه وأثرت على ترتيبه في تقاريرها السنوية ؟

١. لقد تم استبعاد عشر معايير من أصل ثلاثة عشر معياراً لتقويم مدرجات الفساد في العراق. فجاء تنافسه على تحديد المدرجات متدنيا أصلا قبل البدء بتفحص مؤشرات المدرجات .

٢. وما زاد في تدني المدرجات اعتماد المنظمة على ثلاثة معايير فقط . وان استقاء المعلومات المتصله بالإجابة عن السؤال المتصل بالمعيار اعتمد (فئات) من خارج العراق . ليس بتماس مباشر مع الظاهرة .

وان تغربها كان لأسباب متنوعة ليس من المسلم به تتصل بالفساد أو مدركاته وإنما بقيت محافظه على انطباعاتها السابقة على فتره التغرب من دون أن تأخذ بالاعتبار حجم المتغيرات التي تلت خروجها .

٣. لم تأخذ المنظمة بنظر الاعتبار أي إجراء عراقي في مكافحه الفساد . سواء بانضمامه لاتفاقيه الأمم المتحدة أو قوانينه و مؤسساته المستحدثة أو إجراءاته في مكافحه ظاهرة الفساد .

٤. لذلك يمكن القول باطمئنان لم تجد إجراءات العراق في مكافحه الفساد أي اثر لها في تقرير منظمه الشفافية الدولية .

٤. ما العمل؟

ما يثيره السؤال (ما العمل ؟) يتصل بالا جابه عن أسئلة جانبية أخرى تتصل به هي :

أ. هل من المصلحة أن يظهر العراق أكثر فسادا أو اقل في تقارير منظمه الشفافية الدولية؟

ب. هل هناك تقصير عراقي في وضعه الحالي المتدني في تقارير مؤشر مدركات الفساد في تقرير المنظمة؟

ج. الإجراءات المقترحة لوضع العراق في تراتبيه واقعيه في تقرير المنظمة؟

أ. هل من المصلحة أن يظهر العراق أكثر فساد أو اقل في تقارير المنظمة؟

إن الفساد ظاهره عالميه . متفاوتة الحدة في بلدان العالم . وان الاعتراف بوجودها يكون مدخلا للتنبيه عليها واتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد منها .

ولكن : هل إظهارها بأكبر من حجمها أو اقل منه يعد صوابا في وصفها و اتخاذ ما يناسبها من إجراءات ؟

إن إظهار الفساد بأكبر من حجمه يعد خطأ كبيرا يترتب عليه نتائج سلبية تكون أثارها مباشرة على : خلق بيئة مشجعه للفساد وطاردة للنزاهة وتؤدي إلى انعدام أو ضعف الرغبة في انتقال رؤوس الأموال في الدول التي يتضخم فيها الفساد . وهو ما يؤدي إلى فشل الإجراءات الحكومية في تنفيذ برامجها الأقتصادية ويحد من الاستثمار إن لم يمنع . وبذلك يزيد الفقير ويجعل من أمكانية إحداث المتغير يبدو مستحيلا . ويفقد الثقة بالحكومات وبرامجها . ويجعل من الاستقرار السياسي قلقا ويعرض المجتمعات أحيانا إلى هزات عنيفة . كل ذلك معتمدا على معلومات غير دقيقه في تصوير ظاهره الفساد وتضخمها اكبر من حجمها في الواقع المعيش للبلدان . كذلك فان تصوير الظاهرة بأقل من حجمها . فانه يعد مدخلا للتستر على المفسدين . ويتيح فرصه للإفلات من المحاسبة. وتناقض مع الواقع المعيش الذي يدركه المواطن في حياته اليومية .

ويؤدي بالمقابل إلى ضياع جزء من المال العام . ويغطي سوء استخدام السلطة . وهو أمر يؤدي بالنتيجة إلى فقدان الثقة بالوظيفة العامة وغمط حق المواطن . وتكون بذلك الحكومات والمجتمعات غير آمنة من المتغيرات المفاجئة . لذلك ليس من المصلحة إظهار الفساد دون مستواه الحقيقي أو أكبر منه من جملة أسباب من بينها :

- أولاً:** إن تحديد . حجم الظاهرة يتيح فرصه لدراسة أسبابها .
- ثانياً:** تحديد الأسباب يسمح باختيار الطرائق الملائمة لعلاجها .
- ثالثاً:** إن بيان الحجم الحقيقي للظاهرة وتحديد أسبابها واختيار الطرائق الملائمة لعلاجها يوفر الاقتصاد بالإجراءات والمال والجهد ويقصر مده الحد منها .
- رابعاً:** إن الحد من ظاهر الفساد يترتب عليها استقطاب رؤوس الأموال ويخلق بيئة مشجعه للاستثمار ويوفر فرص العمل . ويقلل من الفقر . ويوفر فرصه اكبر لنجاح البرامج الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية . ويجعل الثقة بالوظيفة العامة واقع فعلي . وهي عوامل مجتمعه لخلق مجتمعات قابله للنمو وحكومات مستقره .
- لكل ما تقدم :** فإن إظهار العراق في مؤشر مدركات الفساد في تراتبيه قائمه منظمه الشفافية الدولية جاء مخيباً للأمال لخطورة ما ورد فيه من تضخيم لمؤشرات الفساد. فرغم كونه صادر عن منظمه مجتمع مدني ولا يترتب على تقاريرها جزاءات محدده ولن تكون ملزمة لأية جهة . غير إنها مؤثره في جانبها الإعلامي والنفسي . وكانت من نتائجها التأثير المباشر على حجم الاستثمارات في العراق وبقاء الفقر وأحياناً فشل البرامج الحكومية . وعدم الثقة بالوظيفة العامة وخلق بيئة طارده للنزاهة . وقد استخدمت كثيراً هذه التقارير بأبعاد سياسيه غير اقتصاديه .

وهو ما يتطلب أثاره السؤال الثاني في منظومة (ما العمل ؟)

ب. هل هنالك تقصير عراقي في وضعه الحالي المتدني في تقارير المنظمة ؟

قد يكون لوضع منظمة الشفافية الدولية غير حكومي ، أو غير المرتبط بمنظمة الأمم المتحدة ، أو أن تكون إحدى المنظمات الفرعية لها ، احد أسباب الإهمال الواضح لتقاريرها ، وعدم العناية للاتصال بها ، أو التعامل معها . سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى المنظمات غير الحكومية . فالمنظمة في جميع الأحوال (وعلى افتراض حسن النية) تعنى بموضوع الشفافية في العالم ، وتعمل بسياقات واضحة . ومعايير متفق عليها . وتتعاون في عملها مع منظمات المجتمع المدني وتقتصر عليها دون الحكومات ، وكذلك مع الإعلام المحلي للبلدان . والقطاع الخاص . وأصحاب رؤوس الأموال في البلد المعني بنشاطها . وكذلك المواطن في تلك البلدان .

وقد عملت كثير من الحكومات ، وعبر نشاطات واضحة حكومية وغير حكومية ، على الاتصال بالمنظمة واطلاعها على مجمل الفعاليات الحكومية وغير الحكومية في مكافحه الفساد والحد من مؤشرات وجودة وقد نجحت في ذلك .

وفي وضع العراق . فانه لم يحقق العراق إلا اجتماعاً واحداً متأخراً جداً بتاريخ تموز ٢٠١٠ في عمان وبعد صدور تقارير عدة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٠ تظهر جميعها مدركات الفساد في العراق عاليه جداً، مع تحفظ المنظمة على الوفد الذي اجتمعت به ، بوصفه جهة حكومية ، ومن دون أن يظهر أي اثر ايجابي لذلك الاجتماع . واجتمعت أخيراً في العام ٢٠١٢ وبأكثر من مناسبة سواء على هامش اجتماعات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو ورش العمل .

على الرغم من إن هنالك عدد مهم من منظمات المجتمع المدني في العراق التي أنشأت بعد عام ٢٠٠٣ تعنى بالشفافية إلا إنها تفتقر إلى التعاون مع بعضها أو مع هذه المنظمة ، مما جعل أهم مصادر المعلومات للمنظمة مقطوع عنها .

إن كثرة المؤسسات الرقابية على الفساد . وتنوع أدواتها . وارتباطها بعمل مشترك في المجلس المشترك لمكافحة الفساد ، لم تعنى بالتنسيق الكافي مع منظمات المجتمع المدني و الإعلام ، للتعامل الواضح مع المنظمة وإظهار العراق في المرتبة الواقعية في تقاريرها السنوية ، وعلى وفق خطه مدروسة ملزمة بالتوقيتات و واضحة الإجراءات .

لما تقدم وبغض النظر عن طبيعة المنظمة ، ومدى إلزام تقاريرها وما مطلوب منها للتقرب من صورة مدركات الفساد في العراق – ومدى ما قدمته من جهد للوصول إلى حقيقة ظاهره الفساد فيه ، فإن الجهد الأساسي الذي يجب أن يتولى تقديمه هو البلد موضوع عناية المنظمة . وهو ما يجعل من القصور في جهد العراق في تغيير صورته في جدول تقارير المنظمة حقيقة علينا الاعتراف بها .

وهو ما يدفع السؤال الثالث إلى البروز.

ج. الإجراءات المقترحة لوضع العراق في الترتيب الحقيقي الذي يتناسب مع مدركات ظاهرة الفساد فيه

لغرض الوصول إلى وضع العراق ضمن الترتيب الذي يتناسب مع حجم الفساد فيه والإجراءات الحكومية (التشريعية ، والمؤسسية ، الإجرائية) التي أنجزت طيلة المدة الماضية منذ عام ٢٠٠٣ فهو يتطلب إن يكون لنا هدفين:

الأول : عاجل وقريب المدى

وخلال الأشهر الثلاث القادمة والسابقة على التقرير القادم للمنظمة لتحسين تسلسل العراق في تراتبية جدول المنظمة لعام ٢٠٢١ ، والذي سيكون في حاله تحقيقه نجاحا مهما لسمعة العراق دوليا ومشجعا للاستثمار فيه.

الثاني : بعيد المدى

والذي يعتمد على الخطط بعيدة المدى والتعامل المباشر أو غير المباشر مع هذه المنظمة عبر القطاع الخاص العراقي وأصحاب رؤوس الأموال والبنوك والإعلام ومنظمات المجتمع المدني وإذا تقتصر الدراسة على تناول الهدف الأول ، فإن الهدف الثاني يتطلب جهدا واسعا ومشتركا من أطراف عدة .

لذلك . فإن الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف الأول . هي :

١. تولي المجلس المشترك لمكافحة الفساد خطة عمل مشتركة مع المؤسسات الرقابية و دائرة المنظمات غير الحكومية بمجلس الوزراء . للاتصال بمنظمه الشفافية الدولية مباشرة أو غير مباشر . باستثمار علاقاتها بالقطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني والإعلام.
٢. الاتصال المباشر بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في العراق ، وعبرة الاتصال بالمنظمة وبيان إجراءات العراق لمكافحة الفساد.
٣. الطلب من منظمه الشفافية الدولية فتح مقر لها في بغداد ، وتوفير الأجواء الأمنية التي تحقق الانسيابية في عملها .
٤. إنشاء شبكه منظمات غير حكوميه للاتصال بالمنظمة وإيصال المعلومات عن العراق وإجراءاته وما تحقق عمليا في الواقع العملي في العراق في مكافحة ظاهرة الفساد .
٥. إشراك منظمات المجتمع المدني المسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية وكذلك المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية من القطاع الخاص والإعلام في فعاليات (ورش /نوبات/مؤتمرات/لقاءات) لمناقشة ظاهرة الفساد وسبل مكافحته والأداء الحكومي للحد منه.